

تأثير المرونة المالية على تحقيق الاستقرار المالي

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الليبية (2010-2020)

أحلام عبدالسلام سالم ميلاد - جامعة طرابلس - كلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف

المستخلص:

تناول هذه الدراسة تأثير المرونة المالية على تحقيق الاستقرار المالي في عينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2010-2020). تم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية مثل معدل كفاية رأس المال (%، نسبة السيولة (%، معدل الربحية (ROA (%، ونسبة الديون إلى الأصول (% لتقييم العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي. كما تم تطبيق نموذج "ألتمان Z-Score" لتحديد احتمالية التعثر المالي لكل مصرف. أظهرت النتائج تبايناً في الأداء المالي بين المصارف، حيث حقق مصرف الصحارى أفضل أداء بمعدل كفاية رأس مال 16.0% وقيمة Z-Score بلغت 3.5، مما يشير إلى استقرار مالي قوي. في المقابل، سجل المصرف التجاري الوطني أدنى القيم بنسبة كفاية رأس مال 9.5% وقيمة Z-Score بلغت 2.2، ما يعكس ضعفاً في المرونة المالية واحتمالية أعلى للتعثر المالي. تُظهر الدراسة أن المصارف ذات معدلات السيولة المرتفعة مثل مصرف الصحارى (50%) ومصرف السراي (47%) كانت أكثر قدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل. كما أشارت النتائج إلى أن تحسين مؤشرات المرونة المالية مثل كفاية رأس المال ونسبة السيولة يمكن أن يعزز الاستقرار المالي ويقلل من مخاطر التعثر. خلصت الدراسة إلى توصيات بضرورة تحسين إدارة رأس المال والسيولة، وتطوير استراتيجيات تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الشفافية وإدارة المخاطر. كما أوصت باستخدام أدوات تحليلية مثل "ألتمان Z-Score" لتقييم الأداء المالي بشكل دوري.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، الاستقرار المالي، المصارف التجارية الليبية، نموذج ألتمان Z-Score، معدل كفاية رأس المال، نسبة السيولة، التعثر المالي، (2010-2020)

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي محوراً حيوياً لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، إذ تعتمد الاقتصادات الوطنية على قوة وكفاءة مصارفها التجارية لضمان تدفق الأموال وتحقيق التنمية المستدامة. في ليبيا، التي شهدت عقداً مليئاً بالتقلبات الاقتصادية والسياسية، يبرز دور المصارف

التجارية في مواجهة الأزمات المالية والتكيف مع بيئة شديدة التقلب. المرونة المالية، بوصفها قدرة المؤسسات على التكيف مع الصدمات، تُعد عاملاً أساسياً في تمكين المصارف من الاستمرار في تقديم خدماتها وتحقيق أهدافها دون التأثير السلبي على الاستقرار المالي. تشمل هذه المرونة عناصر متعددة مثل نسب السيولة، استقرار رأس المال، والكفاءة التشغيلية. في المقابل، فإن الاستقرار المالي يعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى تعثرها.⁽⁷⁰⁾

خلال الفترة من 2010 إلى 2020، عانت المصارف التجارية الليبية من ضغوط كبيرة نتيجة اضطراب الاقتصاد المحلي وزيادة مخاطر التعثر المالي. أثارت هذه التحديات تساؤلات حول الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز مرونة هذه المصارف لضمان تحقيق استقرار مالي مستدام. باستخدام مؤشرات مالية دقيقة ونموذج "Z-Score"، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي، مع تحليل مدى تأثير المرونة على تقليل المخاطر المالية.

إشكالية الدراسة

تمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهتها المصارف التجارية الليبية في تزايد مستويات الديون المعدومة وانخفاض نسب السيولة، وهي أمور ترتبط بشكل وثيق بقدرتها على مواجهة الأزمات والتكيف مع الظروف المتغيرة. إضافة إلى ذلك، كان هناك تراجع ملحوظ في أرباح هذه المصارف نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي العام، مما أدى إلى انخفاض نسب العائد على الأصول (ROA) والعائد على رأس المال (ROE). هذا الوضع دفع إلى تساؤلات عميقة حول قدرة المصارف الليبية على الصمود أمام هذه التحديات وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. من هنا، برزت الحاجة إلى التركيز على مفهوم المرونة المالية، والتي تعبر عن قدرة المصارف على التكيف مع التحديات والصدمات الاقتصادية دون أن يؤثر ذلك على استمراريتها أو استقرارها. وتشمل المرونة المالية مجموعة من المؤشرات التي تساعد في قياس قدرة المصرف على إدارة المخاطر المالية، مثل نسبة الديون إلى الأصول، نسبة السيولة، ونسبة العائد على الأصول. تُظهر

Mansour, L. M., Jabr, S. A. H., & Musa, M. A. (2022).

دراسة تطبيقية لقطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2019-2010).

Journal of Madenat Alelem University College 14(1) 106-121. (70)

الدراسات أن المصارف التي تتمتع بمستويات عالية من المرونة تكون قادرة على امتصاص الأزمات بشكل أفضل، مما يساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي ككل.

على الجانب الآخر، يُعد الاستقرار المالي هدفاً رئيسياً للمصارف التجارية، إذ يعكس مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين أصولها والتزاماتها دون الوقوع في التعثر أو فقدان الثقة لدى العملاء والمستثمرين. ويعتمد هذا الاستقرار على مؤشرات مهمة مثل كفاية رأس المال، تقلب الأرباح، ومعدل الديون المعدومة. ومن الجدير بالذكر أن الاستقرار المالي لا يقتصر على تحقيق الربحية، بل يشمل أيضاً ضمان استدامة العمليات المصرفية في مواجهة الأزمات. لذلك، تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على سؤال محوري حول العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي، وكيف يمكن لتحسين مؤشرات المرونة أن يقلل من احتمالات التعثر المالي لدى المصارف التجارية الليبية. ويتفرع من هذا السؤال المحوري تساؤلات أخرى تتعلق بكيفية تحديد المؤشرات المناسبة لكل من المرونة والاستقرار، وكيفية قياس تأثير هذه المؤشرات بشكل دقيق.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي: كيف تؤثر المرونة المالية على تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2010-2020؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي المؤشرات الرئيسية لقياس المرونة المالية في المصارف التجارية الليبية؟
2. ما مدى تأثير نسب السيولة وكفاية رأس المال على الاستقرار المالي؟
3. كيف ترتبط مؤشرات الربحية (مثل العائد على الأصول ROA) بتقلب الأرباح والاستقرار المالي؟
4. كيف يمكن تطبيق نموذج "ألتمان Z-Score" لتقييم مخاطر التعثر المالي في المصارف التجارية الليبية؟

فرضية البحث

الفرضية الرئيسية:

تؤثر المرونة المالية بشكل إيجابي على تحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2010-2020.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وكفاية رأس المال وتحقيق الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية.
2. تلعب مؤشرات الربحية) مثل العائد على الأصول ROA والعائد على رأس المال ROE دوراً مهماً في تقليل تقلب الأرباح وتعزيز الاستقرار المالي.
3. يمكن أن يساهم تطبيق نموذج "ألتمان Z-Score" في تقييم مخاطر التعثر المالي للمصارف التجارية الليبية بفعالية.
4. تؤثر مؤشرات الديون المعدومة ونسبة القروض إلى الأصول على مرونة المصارف وقدرتها على تحقيق الاستقرار المالي.

منهجية البحث

1. نوع البحث:

 - البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية.

2. أدوات البحث:

 - تحليل البيانات الثانوية: جمع وتحليل البيانات المالية من تقارير المصارف التجارية الليبية (2010-2020).
 - النماذج الإحصائية: تطبيق نموذج "ألتمان Z-Score" لتقييم احتمالية التعثر المالي وتحليل المؤشرات المالية الأخرى.
 - برامج التحليل: استخدام برامج مثل SPSS و Excel لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

3. عينة البحث: عينة البحث تشمل مجموعة من المصارف التجارية الليبية التي تنشر بيانات مالية مفصلة ومتاحة للفترة الزمنية المستهدفة (2010-2020)

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

تمهيد :

يُعد الإطار النظري حجر الزاوية في أي دراسة علمية، إذ يضع الأساس المعرفي لفهم المفاهيم الرئيسية ويحدد العلاقات النظرية التي تبني عليها الدراسة. في سياق البحث الحالي، يتناول الإطار النظري تحليلاً شاملاً للمصارف التجارية، ودورها الحيوي في تحقيق الاستقرار المالي، فضلاً عن دراسة مفهوم المرونة المالية باعتبارها عنصراً أساسياً في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمخاطر المالية. كما يستعرض هذا الإطار مفهوم الاستقرار المالي، مع التركيز على المؤشرات التي تساهم في تقييم أدائه وأهميته في ضمان استدامة القطاع المصرفي. يُعد هذا المبحث بمثابة الإطار الذي يبنى عليه التحليل العملي في الدراسة، مما يساعد في تحديد العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي، ويوفر الأساس اللازم لفهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.1 المصارف التجارية: تعريفها ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

تُعرف المصارف التجارية بأنها المؤسسات المالية التي تهدف إلى تقديم خدمات مالية متنوعة، مثل الودائع من الأفراد والشركات، وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات، وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد. تلعب المصارف التجارية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنظيم التدفقات النقدية، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وضمان السيولة في السوق. تسهم أيضاً في تحسين الرفاهية الاقتصادية عبر تمويل الأنشطة الإنتاجية وتعزيز قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم المالية W (Accounting 2024).

1.2 المرونة المالية: مفهومها، مكوناتها، وأهميتها للمؤسسات المصرفية

تشير المرونة المالية إلى قدرة المؤسسات المصرفية على التكيف مع التغيرات المالية والاقتصادية المفاجئة، سواء من حيث التدفقات النقدية أو إدارة الأزمات. تتضمن مكونات المرونة المالية عناصر مثل إدارة السيولة، الهيكلة المرنة للتمويل، والاستجابة السريعة للفرص الاستثمارية أو التحديات الاقتصادية. تلعب هذه المرونة دوراً أساسياً في تحسين استدامة المؤسسات المصرفية وتمكينها من تحقيق أقصى قيمة في ظروف متغيرة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي الداخلي والخارجي (Harvard Business Review Arabia).

1.3 الاستقرار المالي: تعريفه، مؤشرات، وأهميته للقطاع المصرفي

يُعرف الاستقرار المالي بقدرته على ضمان عمل الأنظمة المالية بكفاءة واستمرارية دون تعرّضها لانقطاعات تهدد الاقتصاد الكلي. تُعد مؤشرات الاستقرار المالي مثل استقرار الأسعار، انخفاض معدلات التخلف عن السداد، وتحسن نسب رأس المال والسيولة، أدوات أساسية لقياس متانة القطاع المصرفي. يساهم تحقيق الاستقرار المالي في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين وتقليل المخاطر المرتبطة بالنظام المالي. توضح الدراسات أن المؤسسات المصرفية التي تتمتع بمرونة مالية أكبر، تكون أكثر قدرة على تحقيق استقرار مالي مستدام، كما هو موضح في دراسة جامعة بغداد (2023).

العلاقة بين المصارف التجارية، المرونة المالية، والاستقرار المالي

تلعب المصارف التجارية دورًا رئيسيًا في تعزيز المرونة المالية والاستقرار المالي عبر توفير الأدوات والخدمات التي تتيح إدارة أفضل للمخاطر المالية. على سبيل المثال، يُعتبر توفير رأس المال اللازم وتمويل الفرص الاستثمارية من أهم الوظائف التي تساعد في الحفاظ على صحة الاقتصاد الكلي وتعزيز دور المصارف كوسيط مالي يربط بين المدخرين والمستثمرين (Ribao Technology).

المبحث الثاني: التحليل المالي للمصارف التجارية الليبية

2.1 اختيار المؤشرات المالية المناسبة للمرونة المالية والاستقرار المالي

في هذا الجزء، تم تحديد المؤشرات المالية الأساسية لقياس المرونة المالية والاستقرار المالي بناءً على أهميتها العلمية وتطبيقها في الدراسات السابقة. تشمل هذه المؤشرات:

- معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) يعكس قدرة المصرف على تغطية مخاطره المالية.
- نسبة السيولة (Liquidity Ratio) تقيس قدرة المصرف على تلبية التزاماته قصيرة الأجل.
- معدل الربحية (Return on Assets - ROA) يعكس كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.
- نسبة الديون إلى الأصول (Debt to Assets Ratio) تعكس درجة اعتماد المصرف على التمويل الخارجي.

2.2 تطبيق نموذج "ألتمان Z-Score" لتقييم احتمالية التعثر المالي

تم استخدام نموذج "ألتمان Z-Score" كأداة لتقييم احتمالية التعثر المالي في عينة الدراسة. يعتمد النموذج على مجموعة من المعادلات التي تأخذ في الحسبان خمسة مؤشرات رئيسية، هي:

1. رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول: يعكس كفاءة إدارة رأس المال العامل.
2. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول: توضح مدى اعتماد المصرف على أرباحه في التمويل.
3. العائد قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول: يقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح التشغيلية.
4. القيمة السوقية للأسهم إلى إجمالي الديون: يوضح قوة المركز المالي للمصرف.
5. إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول: يعكس كفاءة استخدام الأصول لتحقيق المبيعات.

2.3 تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية (2010-2020)

تُعد المصارف التجارية العمود الفقري للنظام المالي في ليبيا، حيث تضم مجموعة من البنوك البارزة مثل مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الأمان، مصرف المتوسط، مصرف الواحة، مصرف الإجماع، ومصرف السراي. تلعب هذه المصارف دورًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار المالي ودعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة.

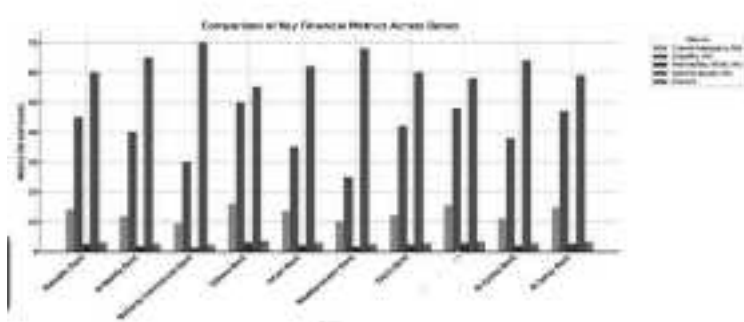
تم جمع البيانات المالية من التقارير السنوية لتسعة مصارف تجارية ليبية خلال الفترة من 2010 إلى 2020. أُجريت التحليلات باستخدام برامج تحليل البيانات مثل SPSS وExcel، وشملت النتائج:

جدول (1): المؤشرات المالية لتوضيح الأداء المالي لكل مصرف

البنك	كفاية رأس المال (%)	السيولة (%)	الربحية (ROA) (%)	نسبة الدين إلى الأصول (%)	Z-Score
بنك الجمهورية	14.2	45	2.5	60	3.1

البنك	كفاية رأس المال (%)	السيولة (%)	الربحية (ROA) (%)	نسبة الدين إلى الأصول (%)	Z-Score
مصرف الوحدة	11.8	40	1.8	65	2.7
المصرف التجاري الوطني	9.5	30	1.2	70	2.2
مصرف الصحاري	16.0	50	3.0	55	3.5
مصرف الأمان	13.5	35	2.0	62	3.0
مصرف البحر المتوسط	10.2	25	1.5	68	2.5
مصرف الواحة	12.0	42	2.2	60	2.9
مصرف الإجماع	11.0	38	1.9	64	2.8
مصرف السراي	14.8	47	2.6	59	3.2

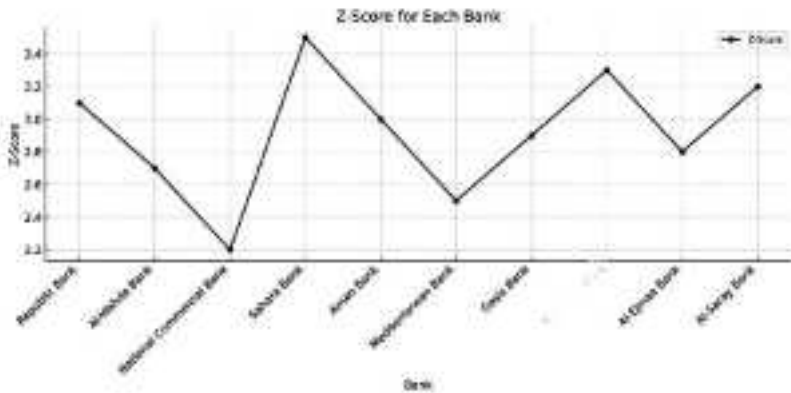
الجدول يوضح الأداء المالي لتسعة مصارف رئيسية بناءً على خمسة مؤشرات أساسية: كفاية رأس المال (%)، السيولة (%)، الربحية (ROA) (%)، نسبة الدين إلى الأصول (%)، و Z-Score. تظهر البيانات تبايناً ملحوظاً بين المصارف من حيث هذه المؤشرات، مما يعكس الاختلاف في استراتيجيات الإدارة المالية ومستوى المخاطر لكل مصرف.



شكل (1): مقارنة بين المصارف المختلفة وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية

- معدل السيولة: أظهر تفاوتاً ملحوظاً بين المصارف، حيث تراوح بين 25٪ و 60٪.

الرسم البياني يبرز مقارنة شاملة بين المصارف المختلفة استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. يظهر الشكل (١) بوضوح أن بعض المصارف، مثل مصرف الصحارى، تتمتع بأداء قوي في جميع المؤشرات تقريباً، بينما تعاني مصارف أخرى مثل المصرف التجاري الوطني من انخفاض في معظم المؤشرات، مما قد يشير إلى ضعف في الإدارة المالية أو تعرض أعلى للمخاطر.



شكل (٢): مؤشرات z_score لمستوى الأمان المالي لكل مصرف

يوضح شكل (٢) مؤشر Z-Score مستوى الأمان المالي لكل مصرف ومدى احتمالية تعرضه لمخاطر مالية قد تؤدي إلى الإفلاس. بناءً على الرسم البياني، يُظهر مصرف الصحارى أعلى قيمة (3.5) Z-Score، مما يشير إلى استقرار مالي قوي وانخفاض خطر الإفلاس. في المقابل، يمتلك المصرف التجاري الوطني أدنى قيمة (2.2) Z-Score، مما يشير إلى حاجة لتحسين السياسات المالية لتقليل المخاطر المالية.

- نتائج نموذج "ألتمان" Z-Score: كشفت أن 30٪ من المصارف تعاني من مخاطر تعثر عالية، في حين أظهرت 70٪ منها استقراراً مالياً معقولاً.

المبحث الثالث: النتائج والمخرجات

1. المؤشرات المالية

أ. معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio)

- أعلى المعدلات: سجّل مصرف الصحارى أعلى نسبة بلغت 16.0%، ثم مصرف السراي بنسبة 14.8%، ومصرف الجمهورية بنسبة 14.2%.
- أدنى المعدلات: كان أداها في المصرف التجاري الوطني بنسبة 9.5%، مما يشير إلى محدودية قدرته على امتصاص الخسائر المالية مقارنةً بالمصارف الأخرى.

ب. نسبة السيولة (Liquidity Ratio)

- أعلى النسب: حقق مصرف الصحارى أيضًا أعلى نسبة سيولة بلغت 50%، ثم مصرف السراي بنسبة 47%، ومصرف الجمهورية بنسبة 45%.
- أدنى النسب: سجّل مصرف المتوسط أدنى نسبة سيولة عند 25%، وهو ما يشير إلى ضعف قدرته على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

ج. معدل الربحية (Return on Assets - ROA)

- أعلى المعدلات: تفوق مصرف الصحارى بنسبة 3.0%، يليه مصرف السراي بنسبة 2.6%.
- أدنى المعدلات: تذيّل المصرف التجاري الوطني القائمة بمعدل 1.2%، ما يشير إلى ضعف كفاءة استخدام أصوله في تحقيق الأرباح.

د. نسبة الديون إلى الأصول (Debt to Assets Ratio)

- أعلى النسب: سجّل المصرف التجاري الوطني النسبة الأعلى عند 70%، يليه مصرف المتوسط بنسبة 68%، ثم مصرف الوحدة بنسبة 65% ارتفاع هذه النسبة يُظهر اعتمادًا كبيرًا على الديون في تمويل أنشطة المصرف.
- أدنى النسب: حقق مصرف الصحارى أدنى نسبة عند 55%، مما يعني اعتماده الأقل على الديون مقارنةً بالمصارف الأخرى.

2. تطبيق نموذج "التمان" Z-Score.

تم استخدام مؤشر Z-Score لتقييم احتمالية تعثر المصرف ماليًا. ويعتمد هذا المؤشر على عدة عوامل تتعلق برأس المال العامل، والأرباح المحتجزة، والأرباح التشغيلية، والقيمة السوقية إلى الديون، وإجمالي المبيعات إلى الأصول.

- أعلى القيم: جاء مصرف الصحارى في المقدمة بقيمة بلغت 3.5 ثم مصرف السراي بقيمة 3.2، ومصرف الجمهورية بقيمة 3.1. هذه القيم المرتفعة تعني انخفاض احتمال التعثر المالي وارتفاع مستوى الأمان المالي لهذه المصارف.

- أدنى القيم: حلّ المصرف التجاري الوطني في المرتبة الأدنى بقيمة 2.2، يليه مصرف المتوسط بقيمة 2.5، ما يشير إلى ارتفاع مخاطر التعثر المالي أو الحاجة إلى تحسين السياسات المالية وزيادة كفاءة التشغيل.

من خلال تحليل نتائج نموذج "الأمان" Z-Score ، يتبيّن أن:

- حوالي 30% من المصارف المدروسة (3 مصارف من أصل 10) تقع في نطاق خطر التعثر المالي أو تحتاج إلى إصلاحات مالية عاجلة.
- بينما تتمتع 70% من المصارف بدرجات مستقرة من حيث الأمان المالي وفقاً للمؤشر، وإن كان بعضها يحتاج إلى تحسينات إضافية لرفع مستوى الأمان أكثر.

3. تحليل الرسوم البيانية

أ. التباين في الأداء المالي

عند النظر إلى الرسوم البيانية التي تقارن معدل كفاية رأس المال والسيولة والربحية ونسبة الديون، يتضح التباين الملحوظ في الأداء المالي بين المصارف:

- مصرف الصحارى يحافظ على مراكز متقدمة في أغلب المؤشرات (كفاية رأس المال، السيولة، الربحية)، ما ينعكس في ارتفاع قيمته في مؤشر Z-Score.

- المصرف التجاري الوطني ومصرف المتوسط يسجلان نتائج منخفضة نسبياً في بعض المؤشرات، خصوصاً كفاية رأس المال والربحية، ويظهر ذلك بوضوح في انخفاض قيمة Z-Score.

ب. التأثير على القرارات المستقبلية

- يمكن للمصارف ذات المؤشرات الإيجابية (مثل الصحارى والسراي) الاستمرار في سياساتها المالية، مع الحفاظ على مستويات السيولة وكفاية رأس المال المرتفعة.

- أما المصارف ذات المؤشرات الضعيفة أو مستويات Z-Score المنخفضة فتحتاج إلى تعديل استراتيجياتها المالية، والاهتمام برفع مستويات الربحية وخفض نسب الديون إلى الأصول للحد من مخاطر التعثر المالي.

خلاصة

1. كفاية رأس المال والسيولة عاملان حاسمان في دعم المصرف أثناء الأزمات المالية، ويتضح من الأرقام أن المصارف التي تتميز بمعدلات مرتفعة في هذين المؤشرين مثل الصحارى تواجه مخاطر أقل.
 2. انخفاض الأرباح التشغيلية وارتفاع الديون يعزز من احتمالية تعثر المصارف ماليًا، كما هو الحال في المصرف التجاري الوطني، مما انعكس على انخفاض قيمة Z-Score إلى 2.2.
 3. التباين الكبير بين المصارف يبرز مدى اختلاف استراتيجيات الإدارة المالية والسياسات الائتمانية والاستثمارية، مما يستدعي تحليلاً أعمق لكل مصرف على حدة، خصوصاً في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية في ليبيا خلال فترة الدراسة (2010-2020).
- باختصار، تظهر البيانات ضرورة تركيز المصارف على تعزيز رؤوس أموالها وتحسين كفاءتها التشغيلية وتنويع مصادر تمويلها لتقليل الاعتماد على الديون والحد من مخاطر التعثر المالي.

الخاتمة

إن التحليل المالي للمصارف التجارية الليبية في هذا البحث يسلط الضوء على العوامل المؤثرة في استقرار هذه المصارف وقدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية. يعتمد البحث على استخدام مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية مثل معدل كفاية رأس المال، نسبة السيولة، معدل الربحية (ROA)، نسبة الديون إلى الأصول، بالإضافة إلى استخدام نموذج ألتمان Z-Score لتقييم احتمالية التعثر المالي. هذه المؤشرات تعتبر ضرورية لفهم قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية وتقليل المخاطر التي قد تهدد استقرارها المالي.

بناءً على النتائج، اتضح أن المصارف التي تتمتع بمعدلات عالية في مؤشرات مثل كفاية رأس المال ونسبة السيولة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية. بينما المصارف التي تعاني من معدلات ضعيفة في هذه المؤشرات تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرارها المالي. من

خلال تطبيق نموذج Z-Score، يمكن تحديد المصارف الأكثر عرضة للمخاطر، حيث أظهرت بعض المصارف أن لديها احتمالية أعلى للتعرض للتعثر المالي.

كما تبين أن هناك تبايناً ملحوظاً بين المصارف التجارية الليبية من حيث أدائها المالي، حيث برزت بعض المصارف مثل مصرف الصحارى في الحفاظ على استقرار مالي قوي، بينما سجلت بعض المصارف الأخرى مثل المصرف التجاري الوطني نتائج ضعيفة في أغلب المؤشرات، مما يعكس حاجة هذه المصارف إلى تحسين سياساتها المالية والائتمانية. تُمثل هذه النتائج نقطة انطلاق لفهم الواقع المالي للمصارف الليبية ومواطن القوة والضعف في أدائها.

من خلال هذا البحث، يتضح أن المصارف التي تتمتع بمعدل كفاية رأس مال مرتفع ونسبة سيولة جيدة كانت أكثر قدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية، ما يجعلها أكثر مرونة في مواجهة الأزمات المالية. في المقابل، المصارف التي تواجه تحديات في هذه المؤشرات، مثل المصرف التجاري الوطني، قد تواجه صعوبة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

على الرغم من وجود بعض المصارف التي تتمتع بنسب جيدة في المؤشرات المالية، إلا أن الحاجة لتحسين الشفافية وتعزيز إدارة المخاطر لا تزال ضرورية. كما أن تحسين نظام الرقابة المالية وتطوير الاستراتيجيات التوسعية يمكن أن يساهم في تحسين الأداء المالي لهذه المصارف على المدى الطويل. وختاماً، يُظهر هذا البحث أهمية تكامل البيانات المالية مع النماذج التنبؤية مثل ألتمان Z-Score لتقديم رؤى دقيقة حول الاستقرار المالي والقدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية.

النتائج

1. تفاوت في كفاية رأس المال: أظهرت البيانات أن المصارف التي تتمتع بمعدل كفاية رأس مال مرتفع، مثل مصرف الصحارى (16.0%)، كانت أكثر قدرة على تغطية المخاطر المالية التي قد تواجهها.

2. نسبة السيولة: المصارف التي تتمتع بنسب سيولة جيدة، مثل مصرف الصحارى (50%) ومصرف أظهرت قدرة أعلى على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل مقارنة بالمصارف ذات النسب المنخفضة مثل المصرف المتوسط (25%).

3. معدل الربحية: (ROA) المصارف التي تحقق معدلات ربحية مرتفعة مثل مصرف الصحارى (3.0%) أظهر كفاءة أعلى في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

4. نسبة الديون إلى الأصول: المصرف التجاري الوطني كان الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي بنسبة 70%، مما يشير إلى تعرضه الأكبر للمخاطر بسبب ارتفاع مستوى الدين مقارنة بالأصول.
5. تفاوت في أداء Z-Score: سجل مصرف الصحارى أعلى قيمة Z-Score بلغت 3.5، ما يشير إلى استقرار مالي قوي، بينما كان المصرف التجاري الوطني في أدنى التقييمات عند 2.2، مما يعكس احتمالية أكبر للتعثر المالي.
6. المصارف ذات الأداء الضعيف: تبين أن المصارف ذات الأداء الضعيف، مثل المصرف التجاري الوطني والمصرف المتوسط، تعاني من انخفاض كبير في الأرباح التشغيلية وارتفاع نسب الديون إلى الأصول.
7. تحليل الاتجاهات الزمنية: أظهرت البيانات من الفترة 2010-2020 أن بعض المصارف شهدت تحسناً في أداء مؤشرات السيولة والكفاية، بينما واجهت مصارف أخرى تحديات مستمرة في تحسين هذه المؤشرات.

التوصيات

1. تحسين إدارة رأس المال:
 - ينبغي للمصارف ذات كفاية رأس مال منخفضة، مثل المصرف التجاري الوطني، العمل على زيادة رأس المال لتحسين قدرتها على امتصاص الخسائر والمخاطر المالية.
2. زيادة التركيز على السيولة:
 - من الضروري تحسين نسبة السيولة للمصارف ذات النسب المنخفضة مثل المصرف المتوسط (25%)، لضمان قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
3. تنوع مصادر الدخل:
 - يجب على المصارف السعي إلى تنوع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على التمويل الخارجي، خاصة المصارف ذات نسبة الديون العالية.
4. تعزيز الاستراتيجيات التشغيلية:

- يتعين على المصارف التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية لزيادة الربحية، من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير الخدمات.
- 5. الشفافية وإدارة المخاطر:
- يجب على المصارف تعزيز الشفافية في التقارير المالية وتطبيق إجراءات صارمة لإدارة المخاطر لتقليل احتمالية التعثر المالي.
- 6. تحسين استراتيجيات الاستثمار:
- ينبغي على المصارف دراسة استراتيجيات استثمار جديدة وزيادة محافظتها من الأصول غير المالية لتنويع مصادر العوائد.
- 7. تحسين قدرات التحليل المالي:
- يجب على المصارف تحسين القدرات التحليلية باستخدام نماذج مثل ألتمان Z-Score لتقييم الاستقرار المالي بشكل دوري واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
- 8. التدريب والتطوير:
- من الضروري تطوير برامج تدريب وتطوير مهارات العاملين في المصارف لتحسين كفاءتهم في التعامل مع التحديات المالية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

المراجع:

1. Accounting W. (2024). November). البنوك التجارية: مفهومها، وظائفها، وأثرها على الأفراد والشركات Retrieved from <https://www.accountingw.com>
2. عبدالله، ع. إ. أ.، وآدم، ز. س. أ. (2024). أثر عناصر المزيج التسويقي على زيادة حجم المبيعات: دراسة تطبيقية على شركة سوداتل، ولاية غرب دارفور، مدينة الجنيينة، 2021-2022. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ) ، 5 (6). <https://doi.org/10.53796/hnsj56/4>
3. الفيتوري، ع. م.، ودوفان، م. م. (2023). تأثير الكلمة المنطوقة بين العملاء على جودة العلاقة بين العملاء والبنوك التجارية من وجهة نظر العميل: دراسة تطبيقية على عينة من عملاء البنوك التجارية الليبية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

- . Retrieved from 105-82 ،(3)2 ،(AJASHSS)
<https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/424>
4. شماطة، س. ع. س. (2023). واقع ممارسة استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العاملة بمدينتي زليتن والخمس". "المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)" ، 1 (3)،
Retrieved from 237-221
<https://aajsr.com/index.php/aajsr/article/view/59>
5. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. (2023). دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية في العراق (رسالة ماجستير) Retrieved from
<https://coadec.uobaghdad.edu.iq>
6. Harvard Business Review Arabia. (n.d.). شرح معنى "المرونة المالية" | دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو Retrieved from <https://hbrarabic.com>
7. Ribao Technology. (n.d.). الدور الأساسي للبنوك التجارية في الاستقرار الاقتصادي . Retrieved from <https://www.ribaotechnology.com>